تأثير الائتمان المصرفى فى الاقتصاد الكويتى

(دراسة تحليلية للمدة من٢٠١٠-٢٠١٩)

فيصل احمد محمد خليفة الكندري

طالب بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل– جامعة أسوان

محمد عبد الوهاب أبو نحول

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ، وعميد كلية الزراعة الأسبق، جامعة أسيوط.

حرب أحمد البرديسي

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر

الملخص

تُعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، فيعبر الائتمان عن القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل، ويُعد الاستثمار المالي للمصارف أيضًا من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراستتها لكن يتوقف هذا على قوة ومتانة القطاع المصرفى على امتداد فتترة الأزمة الحالية وشدتها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر.

فيسجل الائتتمان المصرفي فى الكويت نسب نمو إيجابية جيدة نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض في ظل تدني معدلات الفائدة على نحو غير مسبوق ومواجهة احتياجات رأس المال العامل للشركات، خاصة التي سجلت عجزاً في إيراداتها، وإن عملية تحليل الائتمان المصرفى فى الكويت تجد ضرورتتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادى الذى يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفى ففى تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذى شهده واتساع دور المصارف فى الساحة الاقتصادية.

النتائج

١–يعكس الائتمان المصرفى درجة تطور البلد بشكل عام، والتطور المصرفى بشكل خاص من حيث حجم القروض، وعملية توزيع القروض لتشمل جميع شرائح المجتمع وجميع القطاعات الاقتصادية.

٢–للإئتمان المصرفى دور مهم فى تمويل المشاريع وخاصة المشاريع الاستثمارية التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

٣–شهد حجم المصارف الكويتية خلال مدة الدراسة اتساعًا ملحوظًا فى أعداد المصارف وقد ترتب على ذلك زيادة فى إجمالى رؤوس أموال المصارف الكويتية .

٤–هيمنت المصارف الحكومية على الائتمان المصرفى الممنوح فى حين كانت نسبة مساهمة المصارف الاهلية على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها مقارنته بالمصارف الحومية بحدود هذا يعنى أن المصارف الأهلية متحفظة فى منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الائتمان –الائتمان المصرفى –الاقتصاد الكويتى.

Abstract

The operations of granting bank credit are the second and important main function that commercial banks perform to achieve their goals, that credit expresses the loans and facilities that banks provide to customers in exchange for their repayment in the future, and the financial investment of banks is also one of the most important issues of great importance for banks in terms of their management And its shareholders and those dealing with it, as well as those interested in studying it, but this depends on the strength and durability of the banking sector over the course of the current crisis and its severity, and its effects may differ from one bank to another.

Bank credit in Kuwait records good positive growth rates as a result of low borrowing costs in light of unprecedented low interest rates and facing the working capital needs of companies, especially those that recorded a deficit in their revenues. The process of analyzing bank credit in Kuwait finds its necessity due to the nature of the economic reality that It requires the effective contribution of the banking sector, in financing the economic sectors, especially after the great openness that he witnessed and the expansion of the role of banks in the economic arena, and the research has found that bank credit has an important role in

financing projects, especially investment projects that need huge capital necessary for the process of economic development.

Results

1- Bank credit reflects the degree of development of the country in general and banking development in particular in terms of the size of loans and the process of distributing loans to include all segments of society and all economic sectors.

2- Bank credit has an important role in financing projects, especially investment projects that need huge capital and are necessary for the economic development process.

3- The volume of Kuwaiti banks during the study period witnessed a remarkable expansion in the number of banks. This resulted in an increase in the total capital of Kuwaiti banks.

4-Governmental banks dominated the granted bank credit, while the share of private banks, despite the enormity of their capitals, was compared to national banks within the limits. This means that private banks are conservative in granting credit

مقدمة

يعتبر للائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الإرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرًا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تودي إلى انهياره(١).

فنظراً للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات البشرية في شتى أنحاء العالم، فإن التنمية الاقتصادية تمثل هدفاً تسعى إليه معظم الدول باستمرار، فهي عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وفي ظل تلك التطورات العالمية المتسارعة تبلور توجه جديد في الأعوام الأخيرة يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يكفل تحقيق التوازن العام للاقتصاد

(١)حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢، ص٣.

الوطني، كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية، وكأسلوب لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي[٢].

وفي إطار التنمية فإن الأمتر يعنى بتناول المواضيع المتعلقة بتمويلها، حيث إن اقتصاديات الدول بشكل عام، ومنها الدول النامية بشكل خاص تعاني مشكلة في وفرة التمويلات، إذ تستعى هذه الدول إلى إعادة بناء هياكل اقتصادها الوطني، وبناء إستراتيجية تنموية مناسبة تمثل الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها أثار اقتصادية خطيرة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها[٣].

---

(٢)إيهاب محمد أحمد أبو خزامة ،**إدارة الإئتمان** ، نموذج مقترح لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٣) منال الخطيب، **تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية** ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠٠٤، ص٣٤.

المشكلة البحثية:

اتجـهت الكويت إلى زيـادة الاهتمام بتـنمية القـطـاع المصرفى وزيادة قدرته للمشاركة والمسـاهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعلـى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظـي به هذا القطاع من حيث الحوافز والتشريعات المنظمة لعمله، إلا أنـه لم يرقَ إلى المستوى المطلوب في تحقيق التنميـة، إذ من الواضـتح أن هناك بعض القيود الرقابية المفروضة من قبل السلطات النقديـة على البنوك التجارية للحد من قدرتـها على تقديم التسهيلات الائـتمانية للقطاعات الاقتصادية، فى ضوء ما تقدم ، يسـعى البحث إلى مـعرفة هل يوجد تأثير للائتمان المصرفي على الاقتصـاد الكويتى؟

وعليه فإن هذا القطـاع كان يعول على البنوك التجارية في تـوفير الموارد المالية اللازمة لمزاولة نشاطه في صـورة تسهيـلات ائتمانية بطـترق ميسرة تساعده على تحقيق دوره في النشاط الاقتصادي.

الأهمية البحثية:

استمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمسيرة التنموية الكويتية، من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية وهذا يتطلب تحليل واقع الائتمان المصرفى .

هدف البحث: دراسة وتحليل الائتمان المصرفى فى الكويت (٢٠١٠-٢٠١٩).

فرضية البحث: يشهد الائتمان المصرفى فى الكويت اختلالات كبيرة فى حجمه وهيكله ومؤشراته، وبالتالى فإن دوره فى الاقتصاد الكويتى الراقى لا يزال محدود جدا فى دعم النشاط الاقتصادى.

المنهجية البحثية:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي من خلال شرح مفاهيم الائتمان المصرفي وأثره على الاقتصاد الكويتى، كما اتبع البحث الأسلوب القياسي لتحديد أثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد الكويتى من (٢٠١٠-٢٠١٩) .

وفى ضوء فرضية البحث والأهداف تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث هى:

المبحث الأول: الإطار النظرى الائتمان المصرفى .

المبحث الثانى :تطور الائتمان المصرفى بالكويت.

المبحث الثالث:الجانب التطبيقى.

وختاما لهذا البحث فقد تضمن أهم ما تم التوصل إليه من الاستنتاجات يعقبها مجموعة من التوصيات

الدراسات السابقة

هدفت دراسة أبو خزامة ، ٢٠٠٧[٤]إلى اقتراح نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وتطوير الإفصاح المحاسبي عنها، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم كفاية الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصاته، وقصوره عن تقديم صورة واضحة عنها فضلا عن عدم بيان حجم هذه المخاطر وأثرها على أصول البنك وتحديد حجم المخصصات الواجبة لمقابلتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان والاعتماد عليه في تحديد المخصصات لتكون أكثر واقعية وموضوعية بما يوفر رؤية واضحة لمستخدمي القوائم المالية في البنوك.

أما دراسةCopelman(2010) [٥]هدفت إلى تحليل أثر زيادة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المكسيك، حيث تم تطبيق نموذج

(٤)أبو خزامة، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، ٢٠٠٧.

(5)**Copelman, Martina, "Financial Structure and Economic Activity in Mexico", Ce**nter of Analysis and Economic Research, Internet, http://www.ITAM.com., 2010

الانحدار الذاتي المتجة في التحليل القياسي، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي

وهدفت دراسة قبى ربيحة (٢٠١٥)[٦] إلى اختبار مدى تأثير الائتمان المصرفي على الاستثمار الخاص بالجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١١) بالإضافة للتعرف على واقع الاستثمار الخاص في الجزائر و أهم العوائق التي تقف أمام تقدمه، وأظهرت نتائج التحليل القياسي و بالتجريب المتكرر أن حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يفسر لوحده التغير في حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة المدروسة، و النتائج المتوصل إليها كانت غير معنوية إحصائيا.

وهدفت دراسة(Afonso and Aubyn(2015 [٧] إلى بيان أثر الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-١٩٩٧) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجة .وتوصلت إلى ايجابية تأثير الائتمان المصرفي على

([٦])قبى ربيحة، الائتمان المصرفى واثره على الاستثمار الخاص فى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١١)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرباح –ورقة، ٢٠١٥.

([7])Afonso, Antonio and Miguelst **Aubyn, "Crdit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal",** Internet, http://www.bis.org/pub1/plcy03.htm., 2015.

النشاط الاقتصادي البرتغالي، وبينت وجود قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير الرقم القياسي الصناعي كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي

هدفت دراسة غالب صالح مشيب (٢٠١٥)[٨] إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٢) وذلك من خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات ربعية .حيث تم اختيار متغيرين فقط هما :الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص ،بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضئيلة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

(٨)غالب صالح مشيب، تأثير الائتمان المصرفى الخاص على النشاط الاقتصادى :دراسة حالة اليمن ، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية** ، المجلد ٢، العدد ٢ ، ص١٤٢-١٢٩.

أما دراسة هوفمان Hofmann2016 [٩] بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لهذا الائتمان وتأثيره في الدول الصناعية وذلك من خلال دراسة مقطعية في ستة عشر دولة صناعية خلال الفترة(١٩٨٠–١٩٩٥) وذلك من خلال استخدام المتغيرات التالية في نموذج الانحدار الذاتي المتجة :الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، وأسعار الممتلكات الخاصة .وتبين وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول : الإطار النظرى للإئتمان المصرفى

يُعد الائتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسية للبنوك و التي تحقق من خلاله معظم إرباحها، و يأتي الجزء الأكبر من هذه الأرباح في توفير الموارد المالية اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، و توجيه هذه الموارد الوجهة التي تخدم هذه القطاعات.فباعتبار الاستثمارات الخاصة آلية فعالة في تقدم الاقتصاد تسهر كل الدول

(9)Hofmann, Boris, "The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter", BIS Working Papers, No.108, 2001 No.108, 2016 No.108, 2001

على تنشيطه و توسيعه حسب أهدافها و مهامها وذلك من خلال تشجيع البنوك على منتح التسهيلات اللازمة عن طريق القروض المختلفة[١٠].

أولا-مفهوم الائتمان المصرفى

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد" هو القدرة على الإقراض"، واصطلاحًا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث :أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

يعرف الإئتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض فى نهايتها بالوفاء بالتزاماته ، و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد و العملات و المصاريف[١١].

(10)Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger,1997, p, 55.

(١١)صلاح الدين حسن السيسى،**القطاع المصرفي و الإقتصاد الوطني** ,القطاع المصرفي و غسيل الأموال، القاهرة -عالم الكتاب، ٢٠٠٣، ص٢.

وهو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالبًا ما تكون هذه القيمة نقودا .و هناك طرفان في عملية الائتمان :الأول و هو مانح الائتمان و يسمى الدائن أو المقرض، و الثاني و هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض . و قد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ، و يلاحظ أن الائتمان و الدين هما شيء واحد منظورًا إليه من جهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر ,فالمقرض يمنح ائتمانًا و المقترض يلتزم بالدين(١٢).

ثانيا– أهمية الائتمان المصرفى

لم تنشأ الحاجة إلى الإئتمان المصرفى من فراغ بل جاءت نتيجة لعدم وجود توافق زمنى بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد لأى دولة وتيارات الإنفاق، هذا الوضع أدى إلى ظهور قطاعات لديها فوائض مالية وأخرى لديها عجزو وهذه الحالة من عدم التوازن تتطلب وجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادى لكى لا يفقد الائتمان أهميته، ويمكن إيجاز أهمية الائتمان المصرفى فى النقاط التالية:

(١٢)زينب عوض الله ,أسامة محمد الفولي ,**أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي** ,لبنان ,منشورات الحلبي الحقوقية ,٢٠٠٣ , ص٧.

١-يمثل الائتمان بالنسبة للمصارف الجزء الأكبر من الأرباح فمن خلاله تستطيع المصارف التوسع والنمو الذى يحقق مزيدًا من الأرباح.

٢-إن المصارف فى منحها الائتمان تساهم فى زيادة الإنتاج من خلال استخدامه فى تشغيل الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة كأجور عمل أو مواد ومسالزمات تشغليلة(١٣).

٣-أنه مصدر رئيسى وإشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

٤-إن النشاط الائتمانى الكبير يعتبر مؤشرًا على نجاح المؤسسات المصرفية إذا ما اعتمدت تلك المؤسسات سياسة ائتمانية سليمة.

٥-بالائتمان تضطلع المصارف بدورها كوسيط مالى بين المودعين الذين يتوفر لديهم فائض عن حاجاتهم من النقود وبين الذين لديهم عجز نقدى إذ يمول هذا العجز من خلال الائتمان.

٥-إن الائتمان يؤثر على الاستقرار الاقتصادى وتقلباته، فإذا كانت السياسة الائتمانية سيئة فهذا يؤدى إلى تدهور النظام الاقتصادى، فيفترض إن يمنح الائتمان حسب حاجة النشاط الاقتصادى وخطط التنمية الاقتصادية(١٤).

(١٣)عبد المعطى رشيد، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص١١.

ثالثًا- أنواع الائتمان المصرفى

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها مايلي:

١-من حيث المدة :و يعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير متوسط و طويل الأجل.

(أ) ائتمان قصير الأجل:

وهو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة ، و يمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة ، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة، و بتميز هدا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرًا لقصر أجله(١٥).

(ب)ائتمان متوسط الأجل:

ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها ٧ سنوات ، مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ، و نظرًا لطول المدة ،

(١٤)صلاح الدين حسن ، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد** ، دار الوسام لطباعة، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(١٥)عبد المطلب عبد الحميد ،**البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها** ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٠، ص١١٣.

فإن البنك يكون معرضًا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، و ينقسم إلى نوعين : قروض قابلة للتعبئة : أي لن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذالك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة و هنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

(ج)الائتمان طويل الأجل:

وهو يفوق في الغالب ٧ سنوات ، و يمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة ، و يوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مبانى) و نظرا لطبيعة هذه النوع (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ، لا تقوى البنوك عادة على جمعها[١٦].

(١٦)الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ط ٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٧ ،ص٧٥.

٢-حسب الغرض من الائتمان: تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

(أ)الائتمان التجاري:

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات[١٧].

(ب)الائتمان الاستهلاكي:

هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات، فهو بعنبر ائتمان شخصي، يمنح في أغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة و الشركات الأخرى[١٨].

(ج)الائتمان الاستثماري:

(١٧)سيف هشام صباح فخري " الائتمان المصرفي و دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، **رسالة " ماجستير** في المالية و المصرفية ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٨، ص٣٣.

(١٨)طارق طه ، **إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧، ص٤.

هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات و الأراضي و غيرها[١٩].

حسب ضمان الدين :طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي (غير مضمون) و ائتمان عيني

٣-حسب ضمان الدين : طبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى :

(أ)الائتمان العيني (قروض مضمونة)

يقدم المدين ضمانًا عينيًا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " و من الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر:

١-القروض بضمان الكمبيالات: و هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك و تكون هذه الكمبيالات مظهره للبنك.

(١٩)حمزة محمود الزبيدي , **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ، ط ١ ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن٢٠٠٢، ص٩٥.

٢–القروض بضمان بضائع :حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان و يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها.

٣–القروض بضمانات متنوعة : هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، و كذلك اعتمادات المقاولين، واعتمادات التصدير و الاستيراد.

(ب)الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة):

لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل (حسن سمعته و متانة مركزه المالي)[٢٠].

٤–حسب شخصية متلقي الائتمان:

(أ)الائتمان الخاص:

(٢٠)زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ,منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان٢٠٠٣، ص٨٠

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان البنوك.

(ب)الائتمان العام:

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (للدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية)حيث تعتمد قدر في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية[٢١].

ثالثا- معايير منح الإئتمان :

هناك عدة نماذج لمعايير منح الإئتمان يعتمد عليها محللو الإئتمان على مستوى الدول عند منح القروض حيث يقوم المصرف كمانح للإئتمان بدراسة الجوانب المتعلقة

(٢١)زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مرجع سابق، ص٨٠

بهذه العملية كمقرض[٢٢]، وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية[٢٣]، وفيما يلي تحليلاً لتلك النماذج :

١)نموذج الائتمان المعروف ب 5C,S :

(أ)الشخصية Personal :

وهي مجموعة من الصفات أو السمات التي يمكن من خلالها الإستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد ما عليه في المواعيد المستحقة ، ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصية وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف في حال وجودها أما في حالة عدم وجود ملف تعامل سابق لدى المصرف فيمكن الإستدلال بأحد العناصر التالية :-

(٢٢)الدغيم إبراهيم، **التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** ، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦

(٢٣)حنفي ، عبد الغفار أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩١

- المصارف أو المؤسسات التي سبق للعميل التعامل معها .
- الموردون الذين سبق لهم تقديم إئتمان لذلك العميل .
- الإستفسار عنه في غترفة التجارة وما إذا كان يوجد عليه شكاوي أو إحتجاج لعدم الدفع [٢٤].

(ب)المركز المالي للعميل Capital :

وهي تعني ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية) ويمكن الإستدلال على ذلك أفقياً من خلال تحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المنشأة لعدة سنوات مالية أو مع منشآت آخرى مماثلة ، وبالتالي قياس قدرته على السداد .

(ج)المقدرة على الدفع Capacity :

وهي تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخ ، ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية

(٢٤)منال الخطيب ،تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية ، **رسالة ماجستير** ، جامعة حلب ، ٢٠٠٤، ص١١٩.

وقابلية تحويل أصوله إلى نقدي ، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي ، وخصائص القوى العاملة لديه ، ومدى إعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة .

(د)الضمانات Collateral :

وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد ، وتشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد . وهناك عناصر يجب توافرها في الضمان أهمها : (عبد الحميد ، بدون تاريخ)

- قابلية التصرف : وهي أن يتمتع الضمان بإمكانية التصرف فيه بأن يكون خالياً من أية مشاكل قانونية متعلقة بالملكية أو نزعها التي تعيق التصرف به.
- سهولة تقويمه – أي قابلية الأصل للقياس وتحديد قيمته في المستقبل ، فكلما صعبت عملية التقدير قلت فاعليته وتحول إلى عبئ لدى إسترداد قيمته .
- قدرته على توليد الدخل :إن الضمان القادر على توليد الدخل كالسندات يساهم في سداد أقساط القرض في حالة التخلف عن السداد .

إن هذه العوامل مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن المركز الإئتماني للمقترض على الرغم من التفاوت في أهميتها النسبي ، فمثلاً المعيارين الأول والثاني

تعد بمثابة مبادئ ثابتة لا إجتهاد في تفسيرها، فلا ينظر في موضوع الإئتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل [٢٥] .

٢)نموذج الإئتمان المعروف ب PRISM

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الإئتماني وقراءة مستقبل الإئتمان ، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الإئتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي[٢٦] :

أ-التصور Perspective :ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الإئتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه الإئتمان بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والإستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم .

ب-القدرة على السداد Repayment:ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد

(٢٥)محمد محمود عبد ربه، **دراسات في محاسبة التكاليف** ، قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

(٢٦)حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني ،مرجع سابق، ص٣٣.

المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم إستخدامها لتسديد إلتزاماته .

ج–الغاية من الإئتمان Intention or Purpose:ويقصد به تحديد الغاية من الإئتمان المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الإئتمان .

د–الضمانات Safeguards :ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد وقد يكون داخلية ، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل ، بالإضافة إلى ما يتم وضعة من شروط في عقد الإئتمان لضمان السداد .

هـ–الإدارة Management وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل و يشتمل على :–

- ✓ العمليات : حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الإئتمان ، ومدى تنوع منتجاته .

- ✓ الإدارة : حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو[٢٧].

المبحث الثانى: تطور الائتمان المصرفى بالكويت:

يبلغ عدد المصارف العاملة فى الكويت (٢٣) مصرفًا، تشمل مصرفين حكوميين و(٢١) مصرفا خاصا، وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية كويتية عددها(١٠) وأخرى مشتركة واجنبية وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية ٣٥٣ فرعًا، ويمثل القطاع المصرفى فى الكويت ثانى أكبر قطاع اقتصادى فى البلاد النفط، وله إسهامات كبيرة فى الاقتصاد الوطنى، حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطنى وساهمت بصورة كبيرة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتُعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطنى والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة فى عدد كبير من دول العالم، ويعمل فى المصارف الكويتيى أكثر من ٥٠% من القوة العاملة فى القطاع الخاص الكويتى،

(٢٧)صلاح الدين حسن ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، **مرجع سابق**، ص٣٣.

كذلك فإن البنوك التجارية الكويتية هو من أكثر القطاعات تدريبًا للموارد البشرية والأكثر استخداما للتكنولوجيا [٢٨].

البنوك التجارية الكويتية:

١)بنك الكويت الوطني: ظهر فى عام ١٩٥٢ فكرة تأسيس فكرة بنك كويتى وطنى يخدم المصالح الوطنية بالدرجة الأولى، ويأخذ على عاتقه تطوير وتنمية الاقتصاد الكويتى وإنعاش السوق التجارى وتنمية مدخرات المودعين وصدر المرسوم الأميرى الخاص بإنشاء بنك الكويت الوطنى فى ١٩٥٢\٥\١٩ وتم افتتاح البنك رسميًا باعتباره شركة مساهمة كويتية للقيام بالأعمال المصرفية، وهو أول مصرف وطنى فى دولة الكويت ومنطقة الخليج العربى على الإطلاق.

٢)بنك الخليج: تأسس فى ١٩٦٠ وحقق منذ ذلك الوقت تقدمًا كبيرًا جعله مؤسسة رائدة فى مجال صناعة الخدمات المالية من خلال شبكة واسعة تضم ٥٦ فرعا منتشرا فى مواقع استرتيجية هامة فى الكويت.

(٢٨)اتحاد المصارف العربية Uabonline , org

٣-البنك التجارى: تأسس البنك التجارى الكويتى فى ١٩٦٠\٦\١٩ ويعتبر ثانى أقدم البنوك الكويتية ويحرص على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية للقيام بدور متميز فى كافة مجالات التمويل والائتمان .

٤)البنك الأهلى الكويتى :تم إنشاء البنك الأهلى الكويتى عام ١٩٦٧ وقد أبرم البنك الاهلى الكويتى اتفاقية شراء ٩٨.٥% من أسهم بنك بيروس – مصر كما يقدم أيضا تبادلات مالية على أعلى مستوى من الأداء .

٥)بنك برقان :تأسس عام ١٩٧٧ كبنك كويتى محلى صغير، إن التنفيذ الرائد لاسترتيجيات محكمة وقيادية أدى إلى مستويات النمو الهائل ليس فقط جغرافيا وفى معدلات الإيرادات ولكن فى زيادة هائلة فى القيمة العائدة للمساهمين والعملاء والموظفين .

٦)بنك التمويل الكويتى: يعتبر بيت التمويل الكويتى "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة وتطبق المنهج الإسلامى فى كافة تعاملاتها .

٧)بنك الكويت الدولى: يعتبر شركة مساهمة عامة تأسس عام ١٩٧٣ وعرف بأسم البنك العقارى الكويتى وتتضمن أعمال بنك الكويت الدولى بصفته بنكًا اسلاميًا .

٨)بنك بوبيان: هو بنك حديث النشأة تأسس فى عام ٢٠٠٤ كبنك يعمل وفق شروط وأحكام الشريعة الإسلامية ، ويحرص على نشر الثقافة المصرفية الإسلامية والتعاملات البنكية المرتكزة على الصدق والشفافية والنزاهة.

٩)بنك وربة: تأسس عام ٢٠١٠ ليحتل مكانة ريادية فى مصارف البنوك العالمية والبنوك الإسلامية بوجه خاص ، ويقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية ويقدم حلولا مصرفية شاملة .

جدول رقم (١)

لائحة بالمصارف العاملة فى الكويت ونوعها وتاريخها وتاريخ تأسيسها[٢٩]

مصارف محلية	مصارف حكومية	مصارف مشتركة وأجنبية
بنك الكويت الوطنى (١٩٥٢)	بنك الائتمان الكويتى (١٩٦٥)	بنك الكويت والبحرين (١٩٧٧٩
بنك الخليج(١٩٦٠)	بنك الكويت الصناعى(١٩٧٤)	بنك الاتحاد لوطنى(٢٠١٢)
البنك التجارى الكويتى(١٩٦٠)		إتش أس بس سى(٢٠٠٥)

(٢٩)بنك الكويت المركزى

البنك الأهلى الكويتى(١٩٦٧)		بى أن بى باربيا(٢٠٠٥)
البنك الأهلى المتحد(١٩٧١)		بنك أبو ظبى الوطنى(٢٠٠٥)
بنك الكويت الدولى(١٩٧٣)		ستى بنك (٢٠٠٦)
بنك برقان(١٩٧٦)		بنك قطر الوطنى (٢٠٠٧)
بيت التمويل الكويتى (١٩٧٧)		بنك الدوحة (٢٠٠٨)
بنك بوبيان (٢٠٠٤)		بنك مسقط(٢٠١٠)
بنك وربة(٢٠١٠)		مصرف الارجحى(٢٠١٠)
		بنك المشرق(٢٠٠٩)

المبحث الثالث: الجانب التطبيقى

أولًا–مؤشرات المصارف الكويتية للمدة (٢٠١٠–٢٠١٩):

تشير بيانات المصارف الكويتية المحلية إلى أن التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بلغت خلال السنة (٢٠١٣–٢٠١٤) حوالى ٢٩,٥٢ مليار دينار كويتى حوالى ١٠٢,٣٩ مليار دولار، مقارنة بحوالى ٢٧,٣٢ مليار دينار (٩٤,٧٤)مليار دولار فى نهاية عام ٢٠١٢–٢٠١٣ .

ونتجت هذه الزيادة عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية لكل من قطاع التسهيلات الشخصية بنسبة (١٢.٤%) وقطاع الصناعة بنسبة (٥.٠%) وقطاع النفط الخام والغاز بنسبة (٧١.١%) ، فى المقابل تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع المؤسسات المالية غير الصارف بنسبة (١٨.٤%) وارتفع الرصيد الإجمالى للمتوجودات الأجنبية للمصارف المحلية بنسبة ٩% ليصل إلى حوالى (١٠.٩٦) مليار دينار جوالى (٣٨ مليار دولار) فى نهاية السنة المالية ٢٠١٣–٢٠١٤ مقابل (١٠.٠٦) مليار دينار (حوالى ٣٤.٨٦)مليار دولار و فى نهاية السنة المالية السابقة وجاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادة فى أرصدة كل من ودائع المصارف المحلية لدى المصارف الأجنبية بنسبة (١٢.٧%) ، والاستثمارات الأجنبية للمصارف المجلية

بنسبة ٤.٧% ، والموجودات الأجنبية الأخرى بنسبة ٨.١% ، ورصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين (بنسبة ٢.٦%) ، كما ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على المصارف المحلية بنسبة (١٩.٤%) لتصل إلى نحو (٣.٨٨ مليار دينار) (١٣.٤٨ مليار دينار) بناهية ٢٠١٣-٢٠١٤ مقابل نحو (٣.٢٥) مليار دينار (١١.٢٦ مليار دولار) فى نهاية السنة المالية السابقة ، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع من المصارف غير المقيمة بنسبة ٢٦.٥% ، وارتفاع أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين بنسبة ٤.٣% وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية بنسبة ٢٢.٦% [٣٠].

تتمتع الكويت بأعلى معدل للشمول المالى لاستخدامها للخدمات المالية مقارنة بالدول الاخرى فى المنطقة حيث أن ٨٦.٨% من السكان فوق ١٥ سنة لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية ، وعلى مستوى الجنس (٩٢.٧) من الذكور و(٧٢.٨)من الإناث لديهم حساب مصرفى ، ويأتى ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية فى الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب بنك الكويت المركزى والمصارف لتسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعه

(٣٠)اتحاد المصارف العربية Uabonline , org

جدول رقم (٢)

تطور المؤشرات المالية الأساسية للمصارف الكويتية المحلية %[٣١]

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض والتسليفات، الموجودات	71.78	71.15	68.32	65.13	63.39	63.45
القروض للقطاع الخاص، الموجودات	67.01	66.53	64.04	61.57	60.47	60.56
القروض للقطاع الخاص، ودائع القطاع الخاص	112.82	113.12	195.62	102.46	99.29	88.97
الرسملة (حقوق المساهمين\ الموجودات)	12.16	14.35	14.21	13.36	12.91	14.31

إن إجمالى النشاط الائتمانى الممنوح من القطاع المصرفى الكويتى فى ٢٠١٩ بلغ ٣٧,٦ مليار دينار كويتى (نحو ١٢٤ مليار دولار أمريكى)بزيادة سنوية ٦ % ، واضاف بيت التمويل الكويتى فى تقريره الاقتصادى [٣٢] أن الائتمان الممنوح فى مايو ٢٠١٨ بلغ ٣٥,٤ مليار دينار نحو ١١٦ مليار دولار مبينا ان إجمالى الائتمان الممنوح ارتفع بنحو ١,١ % على اساس شهرى مقارنة مع أبريل ٢٠١٩ .

(٣١)بنك الكويت المركزى ، ٢٠١٥.

(٣٢)بيت التمويل الكويت، التقرير الاقتصادى ، تطور النشاط الائتمانى فى الكويت، ٢٠١٩ .

وذكر أن أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو ٨٦٥.٥ مليون دينار نحو ٢,٨ مليار دولار اى بنسبة ٥,٨ % مقارنة مع مايو ٢٠١٨ مسجلة ١٥,٩ مليار دينار نحو ٥٢ مليار دولار.

ويبين أن الائتمان الموجه إلى المؤسسات العامة غير البنوك سجل زيادة سنوية للمرة الأولى منذ نهاية ٢٠١٦ قدرها ٣٠,٢ مليون دينار نحو ٩٩ مليون دولار مشيرًا إلى أنه سجل فى كل من قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة وصيد الأسماك نموا بلغ ١١١,٣ مليون دينار نحو ٣٦٦ مليون دولار .

وأوضح أن التسهيلات الموجهة لقطاع الخدمات العامة تراجعت على أساس سنوى فقط من بين جميع القطاعات وبلغت قيمة التراجع نحو ١,١ مليون دينار نحو ٣,٦ مليون دولار بنسبة ١% ، وأفاد بأن التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعى العقار والإنشاء تشكل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية ٤٢.٣ % من إجمالى الائتمان الممنوح[٣٣].

(٣٣)اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفى الكويتى ،٢٠١٩.

كما أن حصة الائتمان الممنوح لقطاعى العقار والإنشاء معا استقرت عند ٩.٤٢٧ % من إجمالى الائتمان الممنوح فى مايو ٢٠١٩ مقارنة مع مايوو ٢٠١٨ إذ تراجعت حصة القطاعات لثلاثة بنحو طفيف غلى إجمالى الائتمان وبلغت ٧٠,٢ % فى مايو ٢٠٢٠.

ويبن أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعى العقار والإنشاء ارتفعت بأعلى نسبة نمو سنوى خلال سنوات مضت ٥,٨ على أسا سنوى وصولا إلى ١٠,٥ مليار دينار نحو ٣٤ مليار دولار فى مايو بينما ارتفعت ٠,٨ % على أساس شهرى [٣٤] .

ثانيًا–تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

بلغ النمو السنوى ١.٨% لإجمالى الودائع فى القطاع المصرفى الكويتى فى ٢٠١٧ وذلك وفق آخر المعلومات التى يصدرها بنك الكويت المركزى، إذ بلغت الودائع ٤١,٧ مليار دينار تزامنًا مع ارتفاع النشاط الائتمانى للبنوك بنسبة ٤,٧% على أساس سنوى حين بلغ حجم الائتمان فى مايوم عام ٢٠١٧ نحو ٣٥.٢ مليار دينار كويتى.

جدول رقم (٣)تطور ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع الحكومى فى القطاع المصرفى الكويتى ٢٠١٧ (الأرقام المليون دينار كويتى)[٣٥]

(٣٤)وكالة الأنباء الكويتية ، بيت التمويل الكويتى

نهاية الشهر	مايو 2018	ابريل 2017	مايو 2017	النمو السنوى	النمو الشهرى				
ودائع القطاع الخاص	بالدينار الكويتى	تحت الطلب	8,079	8,494	8,767	8.5%	687.2	3.21%	272.3
		الإدخار	4,710	4,837	4,887	3.8%	177.0	1.03%	50.0
		لأجل	18,370	18,695	18,635	1.4%	265.0	-0.33%	-60.9
		المجموع	31,159	32,027	32,288	3.6%	1,129.2	0.82%	261.4
	العملات الأجنبية		3,685	2,695	2,476	(1,209.4)	-8.13%	-219.2	
	المجموع		34,844	34,722	34,764	(80.2)	0.12%	42.2	
ودائع الحكومة	تحت الطلب		205	222	385	180.0	73.51%	163.2	
	لأجل		5,89	6,51	6,52	637.2	0.14	9.1	

(٣٥)(بنك الكويت المركزى، بيت التمويل الكويتى

		1	9	9	%		%	
	المجموع	6,097	6,741	6,914	13.4%	817.2	2.56%	172.3
الإجمالى	40,941	41,463	41,678	1.8%	737.0	0.5%	214.5	

وقد جاء النمو السنوى للودائع الذى يبلغ ٧٣٧ مليون دينار من ارتفاع جميع الأنواع الرئيسية للودائع بمعدلات متفاوتة ، باستثناء ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية التى انخفضت بشكل كبير وصلت نسبته ٣٢.٨% ما أدى إلى تراجع طفيف وللمرة الأولى فى نحو عامين لودائع القطاع الخاص بشكل عام.

وقد ارتفعت الودائع بنحو نصف فى المائة فى مايو٢٠١٧ مقارنة مع ٤١.٥ مليار دينار فى أبريل ٢٠١٧[٣٦]

([٣٦])بنك الكويت المركزى: بيت التمويل الكويتى .

شكل رقم (١)حصة الودائع القطاع الخاص والحكومى من إجمال الودائع البنوك المحلية الكويتية[٣٧]

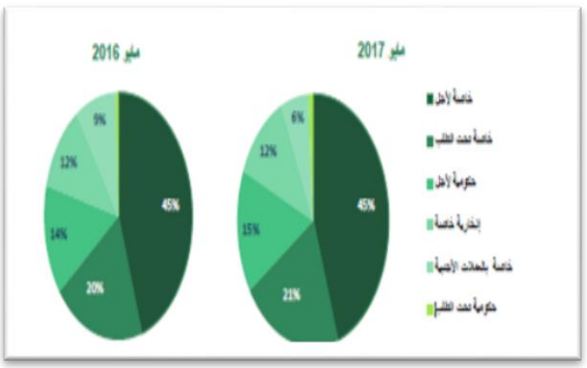

تراجعت حصة ودائع القطاع الخاص إلى ٨٣% من إجمالى الودائع فى مايو عام ٢٠١٧ مقارنة مع حصتها التى شكلت ٨٥% فى مايو ٢٠١٦ ، بينما ارتفعت حصة

(٣٧)بنك الكويت المركزى: بيت التمويل الكويتى .

ودائع القطاع الحكومى ٦غلى ١٦.٦% من إجمالى الودائع فى مايو ٢٠١٧ مقارنة مع ١٤.٩% فى مايو ٢٠١٦.

شكل رقم (٢)تطور ودائع القطاع الخاص فى ٢٠١٢-٢٠١٧[٣٨]

إجمالى ودائع القطاع الخاص

تراجعت ودائع القطاع الخاص فى مايو ٢٠١٧ بنسبة ٠.٢% أى ما يعادل نحو ٨٠.٢ مليون دينار على أساس سنوى، وصولا إلى ٣٤,٧٦ مليار دينار ، مقارنة مع ٣٤.٨٤ مليار دينار فى مايو عام ٢٠١٦ فى حين ارتفعت بنسبة ٠.١% عند المقارنة على أساس شهرى مع ٣٤,٧٢ مليار دينار فى أبريل ٢٠١٧.

(٣٨)بنك الكويت المركزى: بيت التمويل الكويتى.

شكل رقم (٣)تطور ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية فى مايو ٢٠١٢-٢٠١٧

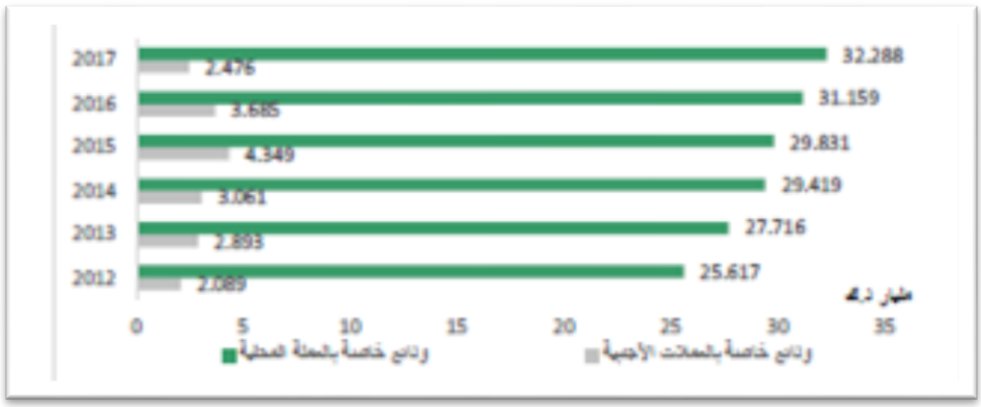

النمو السنوى لودائع القطاع الخاص

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة ٨.٥% فى مايو ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ كذلك الودائع الإدخارية بنسبة ٣.٨% وقد حافظ النوعان من الودائع على

الاتجاه التصاعدى لمعدلات النمو السنوى، فى الوقت الذى ارتفع فيه الودائع لأجدل بنحو أقل نسبته ١,٤% على أساس سنوى، لكن يلاحظ اتجاه تنازلى للمعدلات التى تتحرك بها الودائع لأجل والمحسوبة على أساس سنوى[٣٩] .

إجمالى ودائع القطاع الحكومى

ارتفعت ودائع القطاع الحكومى فى البنوك المحلية الكويتية مسجلة نموًا نسبته ٢.٦% على أسا شهرى فى مايو ٢٠١٧ مقارنة مع أبريل ، إذ بلغت ٦.٩ مليار دينار مقابل ٦.٧ مليار دينار فى أبريل من نفس العام ، أما على أساس المقارنة السنوية فقد زادت الودائع الحكومية بنسبة ملحوظة قدرها ١٣.٤% فى مايو ٢٠١٧ مقارنة مع ٦.١ مليار دينار كويتى فى مايو ٢٠١٧

ويشير توزيع القطاع الحكومى وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومى لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومى برغم انخفاض حصتها نسبيًا إلى ٩٤.٤% من إجمالى ودائع القطاع الحكومى فى مايو ٢٠١٧ مقارنة مع ٩٦.٦ % من إجمالى القطاع الحكومى فى مايو ٢٠١٦ بينما تشكل الودائع تحت الطلب ٥.٦% مقارنة ٣.٤% فى مايو عام ٢٠١٦

(٣٩)اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفى الكويتى :استمرار التطور والتقدم ، إدارة الدراسات والبحوث فى اتخاذ المصارف العربية ، بيروت، ٢٠١٨.

شكل رقم (٤)تطور ودئاع القطاع الحومى فى ٢٠١٢-٢٠١٧

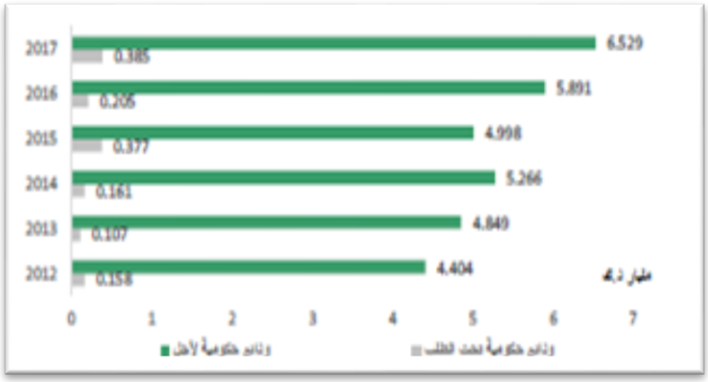

أوضح تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩، وهو التقرير الدوري الثامن الذي يُعدّه ويُصدره البنك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي، أوضح أن البيانات المتعلقة بالسنة الحالية تؤكد أن القطاع المصرفي دخل الأزمة من مركز قوة، وبفضل المستويات القوية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات وجودة الأصول، ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة ويشكل جزءاً حيوياً من آلية دعم التعافي الاقتصادي المرتقب، على عكس تجربة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عندما كانت البنوك عرضة للمخاطر بشكل كبير. وسوف نتناول بإيجاز المحاور الأساسية التي تضمنها التقرير وذلك على النحو التالي:

١-الوساطة المالية

حققت أصول القطاع المصرفي الكويتي على أساس مجمع نمواً بنسبة ٨.٢ في المئة خلال عام ٢٠١٩ على خلفية نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، ونمو الاستثمارات، ليصل بذلك إجمالي قيمة الأصول إلى نحو ٨٣.٠ مليار دينار(٤٠).

ارتفع الائتمان المصرفي على مستوى النشاط المحلي بنحو ٥ في المئة وهو ذات المعدل المسجل في عام ٢٠١٨ تقريباً. وتراجع النمو في الائتمان للقطاع الأسري إلى ١.٨ في المئة بسبب تباطؤ النمو في القروض الإسكانية على الرغم من النمو الملموس في القروض الاستهلاكية.

وظل القطاع الأسري في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية للعام الخامس على التوالي. من جهة أخرى، سجل الائتمان لقطاع العقار أفضل نمو خلال عقد كامل وصلت نسبته إلى ١٤.٣ في المئة بعد تراجع طفيف في عام ٢٠١٨.

زاد النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى ٦.٤ في المئة مقابل نحو ٢.٤ في المئة في عام ٢٠١٨، نتيجة لزيادة الودائع على مستوى النشاط المحلي إضافة إلى نشاط الشركات التابعة وفروع البنوك العاملة خارج دولة الكويت.

(٤٠)تقرير الاستقرار المالى ، ٢٠١٩

ويتمتع القطاع المصرفي بقاعدة تمويل مستقرة، إذ تشكل الودائع لأجل نسبة ٦٧.١ في المئة من إجمالي الودائع، تدعمها قاعدة رأسمالية قوية. ومما لا شك فيه أن هذه المؤشرات تعكس الجوانب الداعمة للاستقرار المالي في هذا المجال[٤١].

شكل رقم (٥)المخصصات المتوفرة –القروض غير المنتظمة –المخصصات المتوفرة[٤٢]

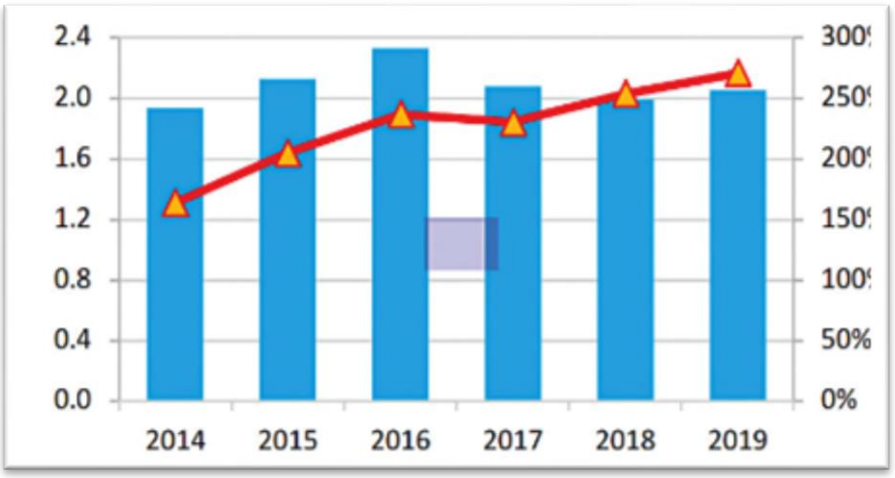

٢-جودة الأصول

(٤١)بنك الكويت المركزي أصدر تقريره حول الاستقرار المالي واختبارات الضغط للمصارف الكويتية

(٤٢)المصدر : بتصرف من الباحث بالاعتماد على البنك المركزى الكويتى-بيت التمويل الكويتى

واصلت جودة أصول القطاع المصرفي الكويتي تحسنها الذي شهدته خلال الأعوام الماضية ويتمثل ذلك في الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة، التي تراجعت، على أساس مجمع، لتصل إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً يبلغ ١.٥ في المئة كما في ديسمبر ٢٠١٩ (١.٣ في المئة على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، ولا شك أن ذلك يمثل إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام ٢٠٠٩ إذ كانت نسبة القروض غير المنتظمة قد بلغت ١١.٥ في المئة.

وفي ذات الاتجاه، استمر التحسن الملموس في معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض النقدية غير المنتظمة) ليصل إلى ٢٧٠.٦ في المئة مقارنة بنسبة تغطية ٢٥٤ في المئة في ٢٠١٨، وبلغت هذه النسبة ٣٢٦.٨ في المئة على مستوى النشاط المحلي للبنوك.

وتعتبر معدلات التغطية هذه مرتفعة وتدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية لهذه البنوك، والتي هي بلا شك مؤشرات للاستقرار المالي[٤٣].

٣- مخاطر السوق والسيولة

(٤٣)بنك الكويت المركزي أصدر تقريره حول الاستقرار المالي واختبارات الضغط للمصارف الكويتية

بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي ١٦ في المئة من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي ١٩.٦ في المئة من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وللإفادرة فإن مخاطر سوق الأسهم تظل محصورة في نطاق محدود في ضوء الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للقروض التي تقدمها البنوك إلى العملاء بغرض تمويل شراء الأسهم.

ظلت البنوك تتمتع بوفرة في مستويات السيولة لديها، إذ تستطيع بسهولة استيفاء متطلبات معياري السيولة لحزمة إصلاحات بازل ، وهما معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر.

شكل رقم (٦)القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة

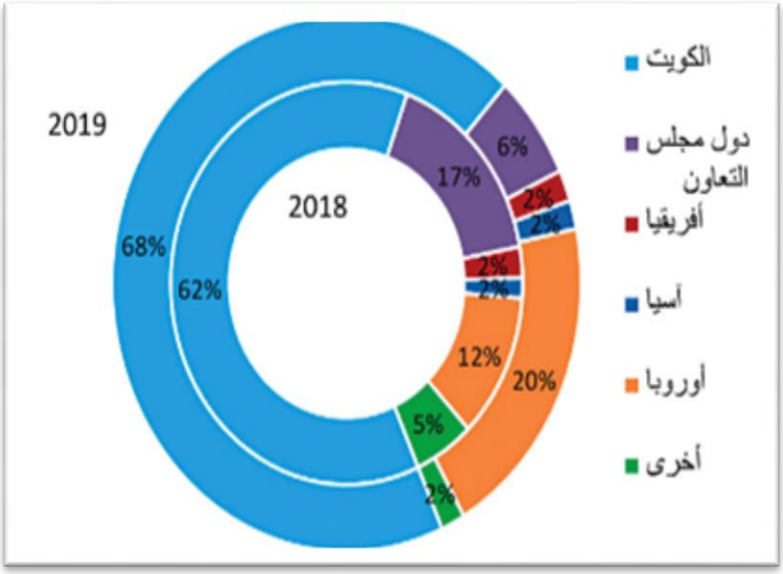

٤–الأسواق المحلية

في إطار عمليات السياسة النقدية، نجد ما يلي:

١. قيام بنك الكويت المركزي في أكتوبر ٢٠١٩ بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية ليصل بذلك إلى ٢.٧٥ في المئة.

٢. في خضم وفرة السيولة وعدم إصدار أدوات الدين العام، ارتفعت عمليات التدخل لتنظيم مستويات السيولة المحلية من بنك الكويت المركزي بهدف

تحقيق الاستقرار في هيكل أسعار الفائدة المحلية من أجل توفير بيئة داعمة للنمو الاقتصادي وترسيخ جاذبية وتنافسية العملة الوطنية(٤٤).

٣. بالنسبة لسياسة سعر الصرف، ناقش التقرير التغيرات التي شهدها سعر صرف الدينار مقابل العملات العالمية الرئيسية خلال عام ٢٠١٩ التي تعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي الذي يتم تحديده في ضوء سلة موزونة من عملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة، حيث أظهرت هذه التطورات أن التغيرات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأميركي كانت في نطاق أضيق من التقلبات التي شهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى، وهو ما يعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار والمحافظة على قوته الشرائية، ولا شك أن ذلك من العوامل الداعمة للاستقرار النقدي.

سجلت بورصة الكويت، وبقيادة أداء قوي للقطاع المصرفي، أداءً متميزاً لعام ٢٠١٩ متفوقة بذلك على نظيراتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأسواق الناشئة الأخرى. وشهدت مؤشرات التداول قفزات كبيرة في ظل مشروع تطوير السوق والتوقعات بمزيد من الترقيات.

(٤٤)بنك الكويت الوطنى Nbk. Com\aboutnbk\profile\history\ar\AE.ASPX

الخاتمة

تُعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، فيعبر الائتمان عن القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل، ويُعد الاستثمار المالي للمصارف أيضًا من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراستها لكن يتوقف هذا على قوة ومتانة القطاع المصرفى على امتداد فترة الأزمة الحالية وشدتها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر.

فيسجل الائتمان المصرفي فى الكويت نسب نمو إيجابية جيدة نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض في ظل تدني معدلات الفائدة على نحو غير مسبوق ومواجهة احتياجات رأس المال العامل للشركات، خاصة التي سجلت عجزاً في إيراداتها، وإن عملية تحليل الائتمان المصرفى فى الكويت تجد ضرورتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادى الذى يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفى ففى تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذى شهده واتساع دور المصارف فى الساحة الاقتصادية.

النتائج

١-يعكس الائتمان المصرفى درجة تطور البلد بشكل عام والتطور المصرفى بشكل خاص من حيث حجم القروض وعملية توزيع القروض لتشمل جميع شرائح المجتمع وجميع القطاعات الاقتصادية.

٢-للإئتمان المصرفى دور مهم فى تمويل المشاريع وخاصة المشاريع الاستثمارية التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

٣-تراجع واضح لدور القطاع الخاص فى مجال التمويل المصرفى وتمثل ذلك بضعف الودائع للقطاع الخاص فضلا عن الائتمان الذى يقدمه.

٤-شهد حجم المصارف الكويتية خلال مدة الدراسة اتساعًا ملحوظًا فى أعداد المصارف وقد ترتب على ذلك زيادة فى إجمالى رؤوس أموال المصارف الكويتية

٦-هيمنت المصارف الحكومية على الائتمان المصرفى الممنوح فى حين كانت نسبة مساهمة المصارف الاهلية على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها مقارنته بالمصارف الحومية بحدود هذا يعنى أن المصارف الاهلية متحفظة فى منح الائتمان

التوصيات

١–قيام البنك المركزى الكويتى والمصارف الحكومية بدراسة إمكانية اقراض المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية فى تنشيط القطاع الخاص الكويتى.

٢—تحرير توجيه الائتمان إذ أن حرية المصارف فى توجيه ائتمانها المصرفى وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح السليم، فتدخل الدولة فى توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتمانى سليم .

٣–عدم وجود المؤسسات المالية السائدة للعكمل المصرفى كشركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمان وعدم وجود مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة ، والسوق ، والتشغيل) .

المراجع والمصادر

أولا- المراجع باللغة العربية:

١) إيهاب محمد أحمد أبو خزامة ،إدارة الإئتمان ، نموذج مقترح لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف١، ٢٠٠٧.

٢) اتحاد المصارف العربية Uabonline , org

٣) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.

٤) عبد الغفار أبو قحف حنفي ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩١

٥) الدغيم إبراهيم ، التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٦.

٦) زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي , منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان٢٠٠٣.

٧) سيف هشام صباح فخري " الائتمان المصرفي و دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير في المالية و المصرفية ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٨.،

٨) صلاح الدين حسن ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، دار الوسام لطباعة، ٢٠٠٨.

٩) صلاح الدين حسن السيسى،القطاع المصرفي و الإقتصاد الوطني ,القطاع المصرفي و غسيل الأموال، القاهرة -عالم الكتاب، ٢٠٠٣.

١٠) طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧

١١) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ط ٦ ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٧

١٢) عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٠

١٣) عبد المعطى رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص١١.

١٤) غالب صالح مشيب، تأثير الائتمان المصرفى الخاص على النشاط الاقتصادى :دراسة حالة اليمن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٢، العدد ٢ ، ص١٤٢-١٢٩.

١٥) قبى ربيحة، الائتمان المصرفى واثره على الاستثمار الخاص فى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١١)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرباح –ورقة، ٢٠١٥.

١٦) محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف ، قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

١٧) منال الخطيب ،تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠٠٤

ثانياً–المراجع باللغة الأجنبية:

1-Ammour Ben Halima : Pratique de Technique Bancaire, ed Dahlab, Alger,1997, p, 55.

2-Afonso, Antonio and Miguelst Aubyn, “Crdit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal”, Internet, http://www.bis.org/pub1/plcy03.htm., 2015

3-Copelman, Martina, “Financial Structure and Economic Activity in

Mexico”, Center of Analysis and Economic Research, Internet,

http://www.ITAM.com., 2010

4-Hofmann, Boris, “The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter”, BIS Working Papers, No.108, 2001 No.108, 2016 No.108, 2001